مفهوم التنمية: تعدد المقاربات، التقسيمات الكبرى للعالم "خريطة التنمية"

مـقـدمــة: تعد التنمية أساس تقدم المجتمعات البشرية ومن أبرز انشغالاتها خلال القرنين 20 و 21 م. فما هو مفهوم التنمية؟ ما أنواع المقاربات المستعملة في دراستها؟ وما التقسيمات الكبرى للعالم وفق خريطة التنمية؟

I- مفهوم التنمية والمقاربات المستعملة في دراستها:

1- مفهوم التنمية وتطوره:

التنمية مفهوم عام يدل على التطور أو التغير الجذري الذي يطرأ في بلد معين على مختلف الميادين: اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد وانتقل إلى عدة حقول معرفية سياسية، ثقافية واجتماعية. وأخيرا استحدث مفهوم التنمية البشرية.

2- المقاربات المستعملة في دراسة التنمية:

- مقاربة اقتصادية: تقيس مستوى النمو الاقتصادي للدول اعتمادا على الناتج الداخلي الخام ومعدل الدخل الفردي.
- مقاربة اجتماعية: تحدد المستوى المعيشي للسكان من خلال نسب الفقر والأمية والـتأطير الطبي.
- مقاربة ديمغرافية: تدرس الوضعية الديمغرافية للمجتمع باستعمال نسب الولادات والوفيات والتكاثر الطبيعي.
- مقاربة سياسية: تقيس مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان النامية.
- مقاربة ثقافية: تشخص الوضعية الثقافية للمجتمع بدراسة نسبة الأمية والتمدرس.
- مقاربة بيئية: تراعي البعد البيئي في مخططات التنمية.
- مقاربة سوسيواقتصادية: تحدد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد باعتماد مؤشر التنمية البشرية.

II- التقسيمات الكبرى للعالم من خلال خريطة التنمية:

1- التقسيمات الكبرى للعالم من خلال مؤشر التنمية الاقتصادية:

يعتمد في قياس مؤشر التنمية الاقتصادية على الناتج الداخلي الخام ومعدل الدخل الفردي.
- الناتج الداخلي الخام PIB: هو مجموع قيمة الانتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد معين خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة. وهو أفضل مؤشر لقياس درجة النمو الاقتصادي.
- معدل الدخل الفردي (حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام): مؤشر يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي ويحسب بقسمة قيمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان.
ويتم تصنيف دول العالم حسب درجة التقدم الاقتصادي إلى مجموعتين أساسيتين:

- **دول الشمال: هي الدول المتقدمة التي تمثل خمس سكان العالم وتتوفر على 80 % من ثرواته. وتنقسم إلى ثلاث مجموعات هي:**

- دول قوية اقتصاديا كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان وأستراليا.
- دول أوربا الشرقية التي انتقلت من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.
- الدول الصناعية الجديدة (التنينات الأربعة) بشرق آسيا التي عرفت نموا اقتصاديا سريعا خلال العقود الأخيرة وهي كوريا الجنوبية طايوان، هونغ كونغ وسنغافورة.

- **دول الجنوب (النامية أو العالم الثالث): مصطلح استعمل بدل دول العالم الثالث ويشير إلى الدول النامية أو السائرة في طريق النمو التي تمثل 80 % من سكان العالم لكنها لا تمتلك سوى 20 % من ثرواته. وتتكون من المجموعات التالية:**

- القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين والبرازيل والهند.
- البلدان المصدرة للبترول ذات الاقتصاد الريعي كدول الخليج العربي.
- البلدان السائرة في طريق النمو كالمغرب وتونس.
- البلدان الأكثر تخلفا في العالم وتتمثل خاصة في بلدان إفريقيا السوداء.

2- التقسيمات الكبرى للعالم من خلال مؤشر التنمية البشرية:

- مؤشر التنمية البشرية: مؤشر تركيبي يقيس التنمية البشرية ويجمع بين ثلاثة مكونات أساسية: أمد الحياة ومستوى التعليم ومعدل الدخل الفردي.
ويمكن تقسيم العالم حسب هذا المؤشر إلى أربع مجموعات من الدول:
- دول ذات مستوى تنمية مرتفع جدا قيمة IDH = 0.800 فأكثر.
- دول ذات مستوى تنمية مرتفع قيمة IDH ما بين 0.710 و 0.800.
- دول ذات مستوى تنمية متوسط قيمة IDH ما بين 0.535 و 0.710.
- دول ذات مستوى تنمية ضعيف قيمة IDH أقل من 0.535.

خـاتـمــة: يوجد تباين كبير وفرق شاسع بين دول الشمال ودول الجنوب في مجال التنمية البشرية.
-اقتصاد الريع: اقتصاد يعتمد على الثروات الطبيعية كالبترول والغابات والفوسفاط.

المجال المغربي: الموارد الطبيعية والبشرية

مقدمة: يتوفر المجال المغربي على موارد طبيعية متنوعة وطاقات بشرية تحتاج للاستثمار. فما هي وضعية الموارد الطبيعية والبشرية بالمغرب؟ كيف تتوزع؟ ما هي أساليب تدبير الموارد الطبيعية؟ وما الجهود المبذولة لتحسين مستوى التنمية البشرية؟

I- و ضعية الموارد الطبيعية، توزيعها الجغرافي وأساليب تدبيرها:

المورد الطبيعي	الوضعية والتوزيع الجغرافي	أساليب التدبير
الموارد المائية	- تمركز 73% بالمنطقة الأطلنتية لاعتدال المناخ وتواجد معظم السلاسل الجبلية ومصبات أكبر الأنهار. - معرضة لتهديدات متعددة كالجفاف والتلوث وتناقص مستمر لحصة الفرد من الماء سنويا (500 متر مكعب للفرد في أفق سنة 2020).	- بناء السدود والتنقيب عن المياه الجوفية ومعالجة المياه المستعملة وإعادة توظيفها. - تأسيس المجلس الأعلى للماء والمناخ وإصدار قانون الماء. - توعية المواطن بأهمية الماء و ضرورة ترشيد استعماله.
التربة	- حوالي 90% من التربة ضعيفة التطور وغير صالحة للزراعة. - تنحصر التربة الخصبة في الشمال الغربي مع سيادة التربة الفقيرة في باقي المناطق. - تتعرض للتعرية والانجراف والتلوث وزيادة الملوحة والاستغلال المفرط.	- بناء الحواجز للتقليل من أثر تعرية الرياح وزحف الرمال. - التشجير لتثبيت التربة. - بناء المدرجات في المنحدرات للتقليل من خطر التعرية والانجراف.
الغابة	- ضعف المجال الغابوي وتنوع أصنافه. - تتمركز بالمناطق الجبلية والهضبة الوسطى والمعمورة. - تراجع مساحة الغابات سنويا بفعل الجفاف والاجتثاث والرعي الجائر والحرائق.	- تأسيس المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. - القيام بعمليات التشجير ومنع الرعي الجائر بالملك الغابوي. - تنظيم حملات التوعية والتحسيس بأهمية الغابة وحمايتها. - إنشاء محميات طبيعية.
الموارد البحرية البيولوجية	- طول السواحل 3500 كلم وتنوع الأصناف. - تتركز بالسواحل الأطلسية الجنوبية. - مهددة بالاستنزاف والتلوث وانقراض بعض الأصناف خاصة الرخويات.	- تأسيس المعهد الوطني للدراسات البحرية. - إصدار ظهير تنظيم الصيد البحري بالمياه المغربية. - مراجعة بعض اتفاقيات الصيد خاصة مع الاتحاد الأوربي. - اعتماد فترة الراحة البيولوجية ونظام الحصص ''الكوطا'' حسب الأنواع.
الموارد المعدنية	- ثروات معدنية متنوعة على رأسها الفوسفاط (3/4 احتياطي العالم) ثم الرصاص والزنك إلى جانب أنواع أخرى، لكن إنتاجها ضعيف. - يوجد الفوسفاط في كل من خريبكة واليوسفية وبنكرير وبوكراع. - تتوزع باقي المعادن عبر التراب الوطني مع تمركز أكبر في جبال الأطلس والهضبة الوسطى. - تعاني من ندرة الاكتشافات وارتفاع تكاليف الاستخراج و انخفاض مداخيل الصادرات وضعف الاستثمار.	- التنقيب والبحث عن مناجم جديدة داخل القارة والبحر. - جلب الاستثمارات الأجنبية لخلق صناعات لتحويل المعادن داخل البلاد.
الموارد الطاقية	- احتياطات مهمة من الصخور النفطية في تمحضيت وطرفاية. - إنتاج ضعيف جدا من البترول والغاز الطبيعي في منطقة الغرب ونواحي الصويرة. - تراجع كبير لإنتاج الفحم الحجري بمنطقة جرادة. - الحاجة إلى استيراد 95% من حاجيات المغرب الطاقية.	- الاهتمام بالطاقات المتجددة الريحية والشمسية والكهرومائية. - التحسيس بضرورة ترشيد اقتصاد الطاقة.

II-وضعية الموارد البشرية بالمغرب و الجهود المبذولة للرفع من مستوى تنميتها:

1- تشخيص وضعية الموارد البشرية بالمغرب:

- نمو ديمغرافي سريع حيث انتقل عدد سكان المغرب من 11.6 مليون نسمة إلى حوالي 34 مليون نسمة ما بين 1960 و2014.
- غلبة الفئة النشيطة 15-59 سنة على البنية العمرية بنسبة 62.4 % تليها فئة الأطفال 28 % ثم الشيوخ 9.6 %. وهذا ما يطرح مجموعة من المشاكل على مستوى: التشغيل، التعليم، الصحة، والسكن.
- ارتفاع نسبة الساكنة الحضرية حيث بلغت 60.3% سنة 2014 بفعل استفحال الهجرة القروية وتركز الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية بالمدن.
- تركز الكثافة السكانية في الشمال الغربي بسبب ملائمة الظروف الطبيعية وأهمية الأنشطة الاقتصادية وانخفاضها في اتجاه الشرق والجنوب.

2- مستوى التنمية البشرية بالمغرب:

- تطور مؤشر التنمية البشرية تدريجيا مع مرور السنوات، لكنه لايزال متوسطا و لايزال المغرب يحتل رتبا متأخرة عالميا (121 سنة 2019). وتفسر هذه الوضعية بـ:

+ المستوى التعليمي: ارتفاع نسبة الأمية % 32 سنة 2014.

+ الوضع الصحي: ضعف معدل التأطير الطبي حيث يوجد 49 طبيب لكل 100 ألف نسمة ومؤسسة صحية واحدة لكل 12000 نسمة.

+ المستوى المعيشي: ضعف معدل الدخل الفردي وارتفاع نسبة الفقر والبطالة بالإضافة إلى أزمة السكن الصفيحي.

تتفاوت مستويات مؤشر التنمية البشرية بالمغرب حسب الجهات حيت تأتي الجهات الجنوبية الصحراوية وجهة الدار البيضاء سطات في مقدمة الجهات المغربية بينما يتراجع هذا المؤشر بباقي الجهات خاصة في الشمال والشرق.

3- الجهود المبذولة لتحسين مستوى التنمية البشرية بالمغرب:

أ- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: هي عملية أعطى انطلاقتها جلالة الملك محمد السادس يوم 18 ماي 2005 من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وتقوم هذه المبادرة على ثلاثة محاور رئيسية:

+ التصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصة.

+ تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل.

+ الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة وذوي الاحتياجات الخاصة.

ب- التدابير الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزية:

+ اقتصاديا: خلق مشاريع إنمائية (المقاولون الشباب) وتشجيع الاستثمار وجمعيات الإنتاج.

+ اجتماعيا: تعميم التمدرس والتغطية الصحية، ومحاربة الأمية والسكن غير اللائق.

+ تجهيزيا: توسيع الاستفادة من الخدمات العمومية الضرورية: الماء والكهرباء والطرق، وبناء المدارس في القرى النائية.

ج- بعض المشاريع والبرامج القطاعية:

+ استراتيجية 2020 للتنمية القروية.

+ برنامج مدن بدون صفيح.

+ مشروع الأولويات الاجتماعية.

خاتمة: يواجه المغرب صعوبات كبيرة في تدبير موارده الطبيعية والبشرية التي تتباين حسب الجهات مما دفعه إلى نهج سياسة إعداد التراب الوطني.

الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني

مقدمة: يعاني المجال المغربي مجموعة من الاختلالات والتباينات دفعت الدولة إلى نهج سياسة إعداد التراب الوطني بغية تجاوز تلك الإكراهات. فما هو مفهوم هذه السياسة؟ ما هي مبادؤها العامة؟ وما هي اختياراتها وتوجهاتها المجالية الكبرى؟

I- مفهوم سياسة إعداد التراب الوطني ومبادؤها:

1- مفهوم سياسة إعداد التراب الوطني:

سياسة ترابية إرادية تسعى إلى التخفيف من التباينات المجالية وتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة، عبر التوزيع العادل للسكان والأنشطة الاقتصادية والتجهيزات مع احترام التنوع والاختلاف.

2- المبادئ الموجهة لسياسة إعداد التراب الوطني:

- تدعيم الوحدة الوطنية: عن طريق استكمال الوحدة الترابية وتحقيق التضامن بين المناطق ومكونات المجتمع.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: من خلال توفير حاجيات السكان الضرورية، وإعطاء الأولوية للمناطق الأقل تطورا وللطبقة الفقيرة.

- المحافظة على البيئة: بجعلها محورا في مخططات التنمية، وتحسيس الأفراد والجماعات بمسؤوليتهم في الحفاظ على البيئة.

- إشراك السكان في التسيير: وذلك نهج سياسة اللامركزية والمقاربة التشاركية، وإشراك المنتخبين في تحديد وإنجاز المشاريع.

II- الاختيارات الكبرى والتوجهات المجالية لسياسة إعداد التراب الوطني :

1- الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني:

- تنمية العالم القروي: بتنويع أنشطته الاقتصادية، والتخفيف من التباين بين المدن والبوادي.

- تأهيل الاقتصاد الوطني: من خلال تشجيع الاستثمار وتحديث بنياته الاقتصادية، وتبني أسس تنموية جديدة في المدن والأرياف.

- تدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على التراث: وذلك بعقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وإدماج التربية البيئية، وتوثيق التراث وحمايته.

- حل إشكالية العقار: عبر التحكم في السوق العقارية بالمدن وحل البنية العقارية المعقدة في البوادي.

- تأهيل الموارد البشرية: بمحاربة الأمية وتحسين جودة التعليم مع تحقيق توزيع متكافئ لمؤسسات التعليم العالي ومعاهد التكوين بالإضافة إلى تأطير الفلاحين والحرفيين.

- السياسة الحضرية: عن طريق تنمية الأساس الاقتصادي للمدن، ومحاربة السكن غير اللائق، وتفعيل قوانين العمران والتعمير.

← تتكامل الاختيارات الكبرى فيما بينها للتخفيف من تباينات المجال المغربي وتحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

2- التوجهات المجالية الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني:

- الأقاليم الشمالية والشرقية: تدعيم البعد الأورو متوسطي وتأهيل المجالات الحدودية.

- المناطق الجبلية: المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التضامن المجالي.

- البحر والساحل: تعزيز الانفتاح على الخارج وتدبير الموارد البحرية والحفاظ عليها.

- المناطق الصحراوية: تحقيق الاندماج الجهوي وتدبير المجالات الهشة.

- المدارات المسقية: كسب رهان الأمن الغذائي وتحديات الانفتاح على الأسواق الخارجية.

- مناطق البور: تحقيق الفعالية الاقتصادية والتوازنات المجالية.

- الشبكة الحضرية: تأهيل المجالات الحضرية الوطنية بإقرار شاملة ومندمجة.

خاتمة: رغم كل التوجهات والاختيارات التي اعتمدتها سياسة إعداد التراب الوطني، لا يزال المجال المغربي بمدنه وأريافه يعاني من أزمات متعددة.

التهيئة الحضرية والريفية: أزمة المدينة والريف وأشكال التدخل

مقدمة: تعيش المدن والأرياف المغربية أزمة حقيقية في عدة مجالات، تعمل الدولة على مواجهتها في إطار التهيئة الحضرية والريفية وسياسة إعداد التراب الوطني. فماهي مظاهر وعوامل أزمة المجالين الحضري والريفي بالمغرب؟ وما هي أشكال التدخل لحل هذه الأزمة؟

I- مظاهر وعوامل أزمة المدينة المغربية:

1- مظاهر أزمة المدينة:

- **المجال الاقتصادي: الافتقار إلى مؤسسات اقتصادية قوية، انتشار الأنشطة غير المهيكلة كتجارة الرصيف والباعة المتجولين، وضعف الدخل الفردي.**
- **المجال الاجتماعي: ارتفاع نسبة البطالة والفقر والجريمة، انتشار كل مظاهر الإقصاء الاجتماعي.**
- **مجال التجهيزات: ضعف البنيات التحتية، خصاص في الخدمات العمومية والمرافق الاجتماعية، وأزمة النقل الحضري.**
- **المجال العمراني (على المستوى المجالي): أزمة السكن، انتشار أحياء الصفيح، وتدهور المدن العتيقة.**
- **المجال البيئي: تراكم النفايات، تلوث الهواء، وقلة المساحات الخضراء.**

2- عوامل أزمة المدينة:

- **النمو الحضري السريع الناتج عن الهجرة القروية الكثيفة وارتفاع معدل التزايد الطبيعي.**
- **تحول مراكز قروية إلى مراكز حضرية.**
- **النمو الاقتصادي البطيء.**
- **سوء تدبير المدن وضعف تطبيق قوانين التعمير.**

II- أشكال تدخل الدولة لحل أزمة المدينة:

1- البرامج القطاعية:

- **اقتصاديا: إحداث المناطق الصناعية، تشجيع الاستثمارات والمقاولات والتعاونيات وتنظيم المعارض.**
- **اجتماعيا: إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برامج محاربة الفقر والسكن الصفيحي، وتوفير السكن الاجتماعي.**
- **التجهيزات الأساسية: إنجاز مشاريع البنية التحتية لإعادة تأهيل المدن، تفويت بعض الخدمات العمومية كالماء الشروب والكهرباء والتطهير للشركات الأجنبية (التدبير المفوض)، وخوصصة النقل الحضري.**

2- التهيئة الحضرية:

- **التهيئة الحضرية: عمليات الإعداد التي تنجزها الدولة لضبط توسع المدينة وتنظيم مجالها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.**

وقد اتخذت الدولة في إطار التهيئة الحضرية عدة تدابير لمواجهة أزمة المدينة هي:

- **تدابير قانونية: بإصدار قوانين التعمير كقانون التهيئة والتعمير 1992.**
- **تدابير مؤسساتية: إحداث مؤسسات عمومية لتدبير استغلال المجال الحضري كالوكالات الحضرية ومجموعة التهيئة العمران.**
- **تدابير تقنية: من خلال إصدار مجموعة من الوثائق الموجهة للتهيئة الحضرية (التصميم المديري للتهيئة الحضرية، تصميم التنطيق وتصاميم التهيئة).**

3- سياسة إعداد التراب الوطني:

- **تدعيم البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية.**
- **تأهيل الموارد البشرية وحل مشاكل الإقصاء الاجتماعي.**
- **محاربة السكن العشوائي ودعم السكن الاقتصادي مع استعمال أراضي الملك العام في مشاريع السكن.**
- **وضع مخطط وطني للمدن الجديدة.**

III- مظاهر وعوامل أزمة الأرياف المغربية:

1- مظاهر أزمة الأرياف:

- **المجال الاقتصادي: ضعف إنتاجية ومردودية الفلاحة، انتشار الزراعات البورية والمعيشية، وقلة الأنشطة الاقتصادية الموازية.**
- **المجال الاجتماعي: ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والأمية، ضعف نسبة التمدرس والتغطية الصحية، واستفحال الهجرة القروية.**
- **مجال التجهيزات الأساسية: ضعف شبكة الماء الشروب والكهرباء والمواصلات والخدمات العمومية بالإضافة إلى هشاشة السكن القروي.**
- **المجال البيئي: تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية خاصة التربة والغابات والفرشة المائية.**

2- عوامل أزمة الأرياف:

- **تهميش البادية المغربية منذ الاستقلال من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**
- **تعاقب سنوات الجفاف.**
- **سوء تسيير الجماعات القروية.**
- **ضعف تأهيل اليد العاملة في الفلاحة والهجرة القروية.**

IV- أشكال تدخل الدولة لحل أزمة الأرياف:

1- البرامج القطاعية:

- برامج التنمية الاقتصادية: من أبرزها برنامج الاستثمار الفلاحي في المناطق البورية، والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر وآثار الجفاف.

- برامج التنمية الاجتماعية: من بينها برنامج الأولويات الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- برامج التجهيزات الأساسية: برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب، برنامج كهربة العالم القروي، والبرنامج الوطني للطرق القروية.

2-التهيئة الريفية:

- التهيئة الريفية: مجموع التدخلات العمومية في الأرياف لتوفير التجهيزات الإنتاجية والبنيات التحتية والخدمات العمومية والقيام بأعمال الإعداد والاستصلاح.

وقد أنجزت الدولة مجموعة من البرامج والمشاريع الكبرى لتهيئة الأرياف المغربية مثل:

- مشروع حوض سبو 1968.

- مشروع تنمية أقاليم الشمال اقتصاديا واجتماعيا 1994.

- استراتيجية 2020 للتنمية القروية.

3- سياسة إعداد التراب الوطني:

- تدارك تأخر الأرياف في المجال الاجتماعي والتجهيزات والمرافق العمومية.

- تنمية الأرياف اقتصاديا بتنمية الفلاحة وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

- تأهيل المناطق الهشة والمهمشة (الواحات، الجبال والسهوب).

- تنمية مناطق البور وتأهيل الفلاحين.

خاتمة: رغم الجهود المبذولة، لا تزال المدن والأرياف المغربية تعرف عدة صعوبات. ويساهم الاهتمام بالمجال الريفي بشكل كبير في التخفيف من مشاكل المجال الحضري وتنمية المجالين معا.

العالم العربي: مشكل الماء وظاهرة التصحر

مقدمة: يعاني العالم العربي من عدة تحديات كبرى من بينها مشكل الماء وظاهرة التصحر.

فما هي مظاهر وعوامل وأبعاد مشكل الماء في الوطن العربي؟ وما مظاهر وعوامل ظاهرة التصحر به؟ وما هي التدابير المتخذة لمواجهة هذين التحديين؟

I- مظاهر وعوامل وأبعاد مشكل الماء في العالم العربي والتدابير المتخذة لمواجهته:

1- مظاهر مشكل الماء:

- يعتبر العالم العربي من أكثر المناطق فقرا وخصاصا على مستوى الماء في العالم حيث لا تمثل موارده المائية المتجددة سوى 0.5 % من مجموع المياه المتجددة في العالم.

- يعد نصيب الفرد العربي من الماء هو الأدنى في العالم حوالي 1000 متر مكعب سنويا، ولا يتجاوز 500 متر مكعب في بعض الدول.

- 16 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي.

- بعض البلدان العربية مهددة بتناقص كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل 50% من كمية المياه المتاحة لها.

2- عوامل مشكل الماء:

- غلبة المناخ الصحراوي وعدم انتظام التساقطات، وتوالي سنوات الجفاف في النطاق المتوسطي.

- ضعف الشبكة النهرية وحجم المياه الباطنية.

- عدم كفاية وسائل تخزين المياه مثل السدود.

- ضعف أنظمة استغلال المياه في الزراعة.

- التزايد السكاني السريع وتبذير المياه.

3- أبعاد مشكل الماء:

- البعد الديمغرافي: يؤدي تزايد عدد السكان إلى تزايد الضغط على الموارد المائية وبالتالي تناقص حصة الفرد من الماء سنويا.

- البعد الاقتصادي: يترتب عن تزايد الطلب على الماء في القطاعات الاقتصادية وخاصة الفلاحة التي تستهلك 85% من مجموع الموارد المائية تفاقم مشكل الماء.

- البعد السياسي/ الاستراتيجي: يتسبب تقاسم الماء بين الدول التي تشترك نفس الحوض في اندلاع أزمات كبرى مما يهدد بحدوث صراعات وحروب في المستقبل مثل:

+ حوض النيل: بين مصر والسودان وإثيوبيا.

+ بلاد ما بين النهرين/ الرافدين: يحتدم الصراع بين تركيا وسوريا والعراق.

+ حوض نهر الأردن: كل دول المنطقة معنية فلسطين والأردن ولبنان وسوريا والكيان الإسرائيلي.

4- التدابير المتخذة لمواجهة مشكل الماء:

- بناء السدود وتحلية مياه البحر لاسيما في دول الخليج العربي.

- استثمار المياه الجوفية كمشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا.

- معالجة المياه المستعملة واعتماد أنظمة عصرية للري من أجل اقتصاد الماء.

- تحسيس المواطنين بضرورة المحافظة على الماء.

II-مظاهر وعوامل ظاهرة التصحر بالعالم العربي والتدابير المتخذة لمواجهتها:

1- مظاهر التصحر بالعالم العربي:

- % 68.4 من أراضي العالم العربي متصحرة و % 20 مهددة بالتصحر.
- بعض الدول متصحرة بشكل كلي (الكويت والبحرين وقطر والإمارات).
- 18% من مساحة الأراضي الزراعية أصبحت تحت تأثير التصحر.
- تحول 650 ألف كلم مربع من أراضي الوطن العربي إلى أراض متصحرة خلال 50 سنة الأخيرة.
- تقدم خط جبهة التصحر بمعدل 90 إلى 100 كلم سنويا في السودان.

2- عوامل ظاهرة التصحر بالوطن العربي:

أ - عوامل طبيعية:

+ سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف.
+ تزايد حدة الجفاف وتواتر التقلبات المناخية.
+ التعرية الريحية والمائية.

ب - عوامل بشرية:

+ اجتثاث الغطاء النباتي والرعي الجائر.
+ الاستغلال المفرط للأراضي الفلاحية واستنزاف المياه الباطنية والسطحية.
+ السقي المكثف وتلويث التربة بالمبيدات والأسمدة.
+ الحرث في اتجاه الانحدار الطبوغرافي.

3- التدابير المتخذة لمواجهة ظاهرة التصحر:

- تدابير تقنية: التشجير، تثبيت الرمال وبناء المصدات، واتباع نظام الدورة الزراعية.
- تدابير اقتصادية: صيانة أنظمة الإنتاج الفلاحي، وتكييف الأنشطة الاقتصادية مع خصائص البيئة الجافة.
- تدابير اجتماعية: محاربة الفقر والأمية، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الجافة.
- تدابير أخرى: من أهمها مصادقة الدول العربية على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر 1994، وإنشاء المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

خاتمة: يطرح مشكل الماء وظاهرة التصحر بالعالم العربي مشاكل كبرى كالأمن الغذائي واحتمال الدخول في صراعات إقليمية مما يستوجب تعزيز العمل المشترك لمواجهة هذه التحديات.

الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة اقتصادية في العالم، لكنها تواجه عدة مشاكل. فما هي مظاهر وعوامل قوة الاقتصاد الأمريكي؟ وما أبرز المشاكل التي تواجهه؟

I- مظاهر وعوامل قوة الفلاحة الأمريكية:

1-مظاهر قوة الفلاحة الأمريكية:

- ضخامة وتنوع الإنتاجين الزراعي والحيواني.
- احتلال مراتب جد متقدمة عالميا.
- المساهمة بحصص مرتفعة في الإنتاج الفلاحي العالمي.
- تعتبر الو.م.أ أول مصدر للمنتوجات الفلاحية في العالم خاصة الذرة والصوجا والقطن والقمح.
ويتمركز النشاط الفلاحي في السهول الكبرى (الوسطى) إلى جانب المناطق الساحلية في شرق وغرب وجنوب البلاد، بينما ينتشر الرعي الواسع (الرانشينغ) في الغرب الداخلي.

2- عوامل قوة الفلاحة الأمريكية:

+ عوامل طبيعية: مساحات شاسعة من السهول ذات تربة خصبة.
- تنوع المناخ (محيطي، متوسطي، قاري، شبه مداري، جبلي وصحراوي).
- موارد مائية مهمة (البحيرات الكبرى والميسيسيبي والميسوري...).
+ عوامل بشرية: ضخامة السوق الاستهلاكية (323 مليون نسمة سنة 2016) واليد العاملة المؤهلة.
+ عوامل تقنية: اعتماد الفلاحة على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا والبحث العلمي.
- الاستعمال المكثف للمكننة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.
+ عوامل تنظيمية: دعم الدولة للفلاحين.
- اعتماد نظام التناوب الزراعي.
- اندماج الفلاحة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فيما يعرف بالأكروبزنس حيث تدخل الفلاحة في علاقات متبادلة مع القطاعين الثاني والثالث تشمل كل المراحل من الإنتاج إلى الاستهلاك.

II- مظاهر وعوامل قوة الصناعة الأمريكية:

1- مظاهر قوة الصناعة الأمريكية:

- ضخامة وتنوع الإنتاج.
- احتلال مراتب جد متقدمة عالميا في عدة فروع.
- تعد الو.م.أ القوة الصناعية الأولى في العالم.
- المساهمة بحصص مرتفعة في الإنتاج العالمي لعدة صناعات من بينها السيارات والصلب والطائرات بالإضافة إلى الصناعة الكيماوية والإلكترونية والمعلوماتية.
وتتمركز الصناعات القديمة في الشمال الشرقي وتوجد الصناعات الحديثة والدقيقة في الجنوب والغرب الساحلي (ما وراء حزام الشمس).

2- عوامل قوة الصناعة الأمريكية:

+ عوامل طبيعية: التوفر على ثروات معدنية وطاقية ضخمة ومتنوعة بالإضافة إلى الطاقات المتجددة.
+ عوامل بشرية: سوق استهلاكية ضخمة (323 مليون نسمة سنة 2016) ذات قدرة شرائية مرتفعة ويد عاملة وفيرة ومؤهلة (نسبة الفئة النشيطة % 66).
+ عوامل تنظيمية:
- تبني النظام الرأسمالي القائم على حرية الاستثمار والمنافسة.
- فعالية التركيز الرأسمالي الأفقي والعمودي والهولدينغ.
- دعم الدولة والشركات والجامعات البحث العلمي والتكنولوجي.
+ عوامل تاريخية: استفادة الو م أ من مخلفات الحربين العالميتين مما جعلها الممول والمزود الأول في العالم.

III- مظاهر وعوامل قوة التجارة الأمريكية:

1- مظاهر قوة التجارة الأمريكية:

- ارتفاع قيمة وحجم المبادلات الخارجية.
- المساهمة بـ 14% في التجارة العالمية.
- هيمنة المنتجات الصناعية على بنية الصادرات.
- تعدد الشركاء التجاريين.

2- عوامل قوة التجارة الأمريكية:

+ العامل الطبيعي: موقع جغرافي استراتيجي يجعل الو.م.أ تنفتح على العالم عبر المحيطين الأطلسي شرقا والهادي غربا.
+ العامل البشري: سوق استهلاكية ضخمة (323 مليون نسمة سنة 2016) ذات قدرة شرائية مرتفعة.
+ العامل التقني: التوفر على بنية تحتية وشبكة مواصلات واتصالات كثيفة، متنوعة وجد متطورة.
+ عوامل تنظيمية:
- تبني النظام الرأسمالي القائم على حرية الاستثمار والمنافسة.
- ضخامة الاستثمارات الأمريكية الخارجية في كل دول العالم.
- عقد عدة اتفاقيات التبادل الحر.

IV- المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي:

المجالات	المشاكل
الفلاحي	- فائض الإنتاج بفعل تراجع الطلب الخارجي والمنافسة الأجنبية. - تدهور التربة وتلوث المياه نتيجة الاستعمال المكثف للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية.
الصناعي	- ارتفاع فاتورة استيراد مصادر الطاقة والمعادن رغم ضخامة الإنتاج. - المنافسة الأجنبية. - تلوث البيئة نتيجة كثافة التصنيع.
التجاري	- عجز الميزان التجاري. - منافسة الأورو للدولار الأمريكي. - تراجع القدرة التنافسية لبعض المنتجات الأمريكية.
الاجتماعي	- الميز العنصري وانتشار البطالة والفقر والإجرام في صفوف الأقليات وخاصة السود. - تزايد الهجرة السرية وتهريب المخدرات من المكسيك. - الفوارق الاجتماعية بين ولايات غنية وأخرى فقيرة وداخل نفس الولاية. - التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر الأمريكية.
الطبيعي	- تعرض الو.م.أ لعدة كوارث طبيعية كالأعاصير المدارية والفيضانات والعواصف الثلجية مما يتسبب في خسائر مادية فادحة.
البيئي	- تلوث الماء والهواء والتربة. - الأمطار الحمضية. - تعرية التربة.

خاتمة: تتضافر عدة عوامل لتجعل من الو.م.أ قوة اقتصادية عظمى، لكن ذلك لا يمنع من وجود بعض المشاكل التي تحد من قوة اقتصاد هذا البلد.

الاتحاد الأوروبي: نحو اندماج شامل

يعتبر الاتحاد الأوروبي أقوى تكتل اقتصادي جهوي في العالم يسعى إلى تحقيق الاندماج الشامل، لكنه يواجه بعض المعيقات. فما هي مراحل ومظاهر وعوامل اندماج ومعيقات الاتحاد الأوروبي؟

I– مراحل ومظاهر اندماج الاتحاد الأوروبي:

1- مراحل اندماج الاتحاد الأوروبي:

- ✓ **1951 تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ بين ست دول هي فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا وهولندا واللكسمبورغ.**
- ✓ **1957 تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE بين الدول الست.**
- ✓ **1973 انضمام الدنمارك وبريطانيا وإيرلندا.**
- ✓ **1981 انضمام اليونان.**
- ✓ **1986 انضمام إسبانيا والبرتغال.**
- ✓ **1990 انضمام ألمانيا الشرقية بعد توحيدها مع ألمانيا الغربية.**
- ✓ **1992 إنشاء الاتحاد الأوربي UE بموجب معاهدة ''ماستريخت''.**
- ✓ **1995 انضمام النمسا وفنلندا والسويد.**
- ✓ **2004 انضمام عشر دول جديدة هي: بولندا(بولونيا)- هنغاريا- التشيك- سلوفينيا- سلوفاكيا- استونيا- ليتونيا- ليتوانيا- جزيرة مالطا وقبرص.**
- ✓ **2007 انضمام رومانيا وبلغاريا.**
- ✓ **2013 انضمام كرواتيا.**
- ✓ **2016 انسحاب بريطانيا.**

2- مظاهر اندماج الاتحاد الأوروبي:

- فلاحيا: تطبيق السياسة الفلاحية المشتركة PAC التي تعمل على الرفع من الإنتاج ومداخيل الفلاحين وضمان الأمن الغذائي.
- صناعيا: صناعة طائرة إيرباص وصاروخ أريان بشكل مشترك بين عدة دول من الاتحاد.
- تجاريا: إقامة السوق الأوروبية الموحدة حيث تم إزالة الحواجز أمام تنقل السلع والخدمات.
- ماليا: اعتماد الأورو كعملة موحدة منذ 2002 وحرية تنقل الاستثمارات بين الدول الأعضاء.
- مجاليا: توسع مساحة الاتحاد الأوروبي، وظهور الميغالوبول وسط أوروبا الغربية زيادة على خلق فضاء شنغن منذ 1985.
- اجتماعيا: اعتماد سياسة اجتماعية موحدة تهتم بتوفير التشغيل وضمان الرعاية والحماية الاجتماعية لشعوب الاتحاد بالإضافة إلى حرية تنقل الأشخاص دون مراقبة على الحدود في إطار اتفاقية شينغن.
- تربويا وعلميا: وضع برامج تعليمية موحدة (برنامج إراسموس وبرنامج سقراط) وتوحيد الشواهد والدبلومات.
- سياسيا: تأسيس البرلمان الأوروبي 1978، وتوحيد السياسات الخارجية، والعمل على إقرار دستور موحد.

II- العوامل/ المقومات المساعدة على الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي:

- العامل التاريخي: معايشة دول الاتحاد لأحداث مشتركة كالحربين العالميتين وأزمة 1929.
- العامل الجغرافي: الانتماء إلى قارة واحدة ذات مؤهلات طبيعية متكاملة.
- العامل السياسي: تبني النظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.
- العامل الاقتصادي: اعتماد النظام الرأسمالي القائم على حرية الاستثمار والمنافسة.
- العامل البشري: سوق استهلاكية ضخمة تتجاوز 500 مليون نسمة ذات قدرة شرائية مرتفعة ويد عاملة مؤهلة.
- العامل التنظيمي: يرتكز الاتحاد الأوروبي في تسييره على مجموعة من المؤسسات الفاعلة كالبرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء واللجنة الأوروبية التي تعمل على تحقيق أهدافه.

III- معيقات اندماج الاتحاد الأوروبي:

- ارتفاع نسبة الشيوخ وضعف معدل النمو الديمغرافي مما يجعل الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى اليد العاملة.
- صعوبة تسويق فائض الإنتاج الفلاحي وتباين مداخيل الفلاحين من بلد لآخر.
- تبعية الصناعة للخارج في مجال الطاقة والمعادن، وضعف قطاع الالكترونيك والمعلوميات.
- المنافسة الأجنبية والهجرة السرية.
- وجود تفاوتات سوسيواقتصادية بين دول غنية في أوروبا الغربية وأخرى ضعيفة في أوروبا الشرقية.
- امتناع بعض الدول الأعضاء عن استعمال الأورو وتطبيق اتفاقية شنغن.
- انسحاب بريطانيا من الاتحاد 2016.

خـاتـمـة: يعتبر الاتحاد الأوروبي خير مثال على أهمية ونجاعة التكتل الاقتصادي في خلق الاستقرار والاندماج الاجتماعي والرفع من مستوى التنمية البشرية.

الصين قوة اقتصادية صاعدة

مقدمة: تعتبر الصين نموذجا فريدا لدولة نامية استطاعت أن تحقق إقلاعا اقتصاديا وأن تصبح قوة اقتصادية صاعدة، لكنها تواجه عدة مشاكل. فما مظاهر وعوامل القوة الاقتصادية للصين؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟

I- مظاهر وعوامل قوة الفلاحة الصينية:

1- مظاهر قوة الفلاحة:

- ضخامة وتنوع الإنتاجين الزراعي والحيواني.
- احتلال مراتب جد متقدمة عالميا.
- المساهمة بحصص مرتفعة في الإنتاج الفلاحي العالمي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب المنتجات، وتوجيه بعضها نحو التصدير كالشاي والحرير الطبيعي.

تتمركز الفلاحة في الجهة الشرقية من البلاد. ويمكن التمييز بين ثلاثة مجالات فلاحية كبرى في الصين:

- مجال زراعة الحبوب والذرة والصوجا في سهل منشوريا بالشمال الشرقي.
- مجال زراعة المنتجات المدارية (الأرز والقطن والفول السوداني والشاي وقصب السكر) في الجنوب الشرقي.
- مجال تربية الماشية في الداخل والغرب حيث ينتشر الرعي التقليدي.

2 -عوامل قوة الفلاحة:

+عوامل طبيعية:

-مساحات شاسعة من السهول (سهل منشوريا والسهل الكبير) ذات تربة خصبة.

- تنوع المناخ (مداري، قاري، جاف وجبلي).

-موارد مائية مهمة مثل نهري كيسيانغ وشانغ يانغ الذي يعتبر أطول نهر في آسيا.

+عوامل بشرية: سوق استهلاكية ضخمة (1.3 مليار نسمة سنة 2017) ويد عاملة هائلة (نسبة الفئة النشيطة % 72) ومؤهلة ذات أجور جد منخفضة.

+عوامل تقنية: اعتماد الفلاحة على التقنيات الحديثة والبحث العلمي.

-الاستعمال المكثف للمكننة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

+عوامل تنظيمية:

-أثناء مرحلة البناء الاشتراكي بزعامة ماوتسي تونغ ما بين 1949-1976: قامت الدولة بتنظيم الفلاحة في إطار تعاونيات كبرى "الكومونات الشعبية" وبناء السدود وتحديث الإنتاج .

- خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الرأسمالي بقيادة دينغ كسياو بينغ منذ سنة 1978: تم تفكيك الكومونات الشعبية وتحويلها إلى مستغلات عائلية مع السماح بالملكية الخاصة.

II- مظاهر وعوامل قوة الصناعة الصينية:

1- مظاهر قوة الصناعة:

- ضخامة وتنوع الإنتاج واحتلال مراتب جد متقدمة عالميا.
- المساهمة بحصص مرتفعة في الإنتاج العالمي للصناعات التجهيزية والاستهلاكية والصلب.
- مساهمة الصناعة بـ % 52 في الناتج الداخلي الخام.
- تطور كبير في الصناعات عالية التكنولوجيا.

وتتمركز معظم الصناعات في الواجهة الساحلية الشرقية التي تضم مدنا رئيسية في مقدمتها بكين وشنغهاي وكوانغ زو وشانغ شيون.

2-عوامل قوة الصناعة الصينية:

+ عوامل طبيعية: ثروات معدنية وطاقية ضخمة ومتنوعة.

+ عوامل بشرية: سوق استهلاكية ضخمة (1.3 مليار نسمة سنة 2017) ويد عاملة هائلة (نسبة الفئة النشيطة % 72) ومؤهلة ذات أجور جد منخفضة مما يساهم في جلب الاستثمارات الخارجية.

+ عوامل تنظيمية:

- الاستفادة من مرحلة البناء الاشتراكي حيث قامت الدولة بتأميم المصانع، وإعطاء الأولوية للصناعات الأساسية والتجهيزية.
- في مرحلة الإصلاح الاقتصادي: تم السماح بإنشاء مقاولات خاصة وإعادة تنظيم مقاولات الدولة بمنحها الاستقلال في التسيير بالإضافة إلى تحديث الاقتصاد باستيراد التكنولوجيا الغربية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- رصد الدولة اعتمادات مالية ضخمة للبحث العلمي والتكنولوجي والتأهيل البشري.

III- مظاهر وعوامل قوة التجارة الصينية :

1-مظاهر قوة التجارة الصينية:

- تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري.
- المساهمة بـ 12% في التجارة العالمية.
- تضاعف قيمة المبادلات الخارجية للصين بأكثر من سبع مرات ما بين 2000 و2012.
- تعدد الشركاء التجاريين للصين وفي مقدمتهم: دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.
- تنوع البنية التجارية الخارجية مع هيمنة المنتجات الصناعية على الصادرات.

2-عوامل قوة التجارة الصينية:

+ عامل طبيعي: موقع جغرافي استراتيجي ذو واجهة بحرية كبيرة بالإضافة إلى قرب الصين من أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم.

+ عوامل بشرية: سوق استهلاكية ضخمة (1.3 مليار نسمة سنة 2017) ويد عاملة هائلة (نسبة الفئة النشيطة % 72) ومؤهلة ذات أجور جد منخفضة.

+ عوامل تنظيمية:

- الاستفادة من مرحلة البناء الاشتراكي حيث تم تأميم التجارة وتشييد المواصلات والبنية التحتية. وخلال مرحلة الانفتاح الرأسمالي منذ 1978 قامت الصين بمجموعة من الإصلاحات:

+ السماح بإنشاء مقاولات خاصة في قطاع التجارة.

+ تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

+ انضمام الصين إلى البنك الدولي 1980 والمنظمة العالمية للتجارة 2002.

- عقد عدة اتفاقيات تجارية مع مختلف دول العالم وتزايد حجم الاستثمارات الصينية في الخارج.

IV- المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني:

المشاكل	تجلياتها
الاقتصادية	- تبعية الصين للأسواق الخارجية لتلبية حاجياتها المتزايدة من المعادن ومصادر الطاقة. - القيود الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتجات الصينية. - المنافسة الأجنبية. - تدهور التربة وتلوث المياه نتيجة الاستعمال المكثف للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية. - تلوث البيئة نتيجة كثافة التصنيع.
التباينات الإقليمية (أو المجالية)	- التباين الإقليمي الكبير بين الواجهة الشرقية التي تتميز بقوة الأنشطة الاقتصادية ويتمركز بها معظم السكان، والغرب الذي لم يستفد من النهضة الاقتصادية ويعاني من التهميش. - التفاوتات السوسيو-اقتصادية بين الأرياف والمدن مما يتسبب في الهجرة القروية.
الديمغرافية والاجتماعية	- ارتفاع تدريجي في نسبة الشيوخ نتيجة تطبيق سياسة الطفل الوحيد. - مؤشر التنمية البشرية متوسط (الرتبة 86 عالميا سنة 2018) بسبب ضخامة عدد السكان. - تزايد حدة الفوارق الاجتماعية.
الطبيعية	- تعرض الصين للأعاصير المدارية والفيضانات في الجهة الشرقية وكذا الزلازل.
البيئية	- ارتفاع حدة تلوث الماء والهواء والتربة لاسيما في المناطق الأكثر تصنيعا. - تراجع مساحة الغابات. - الأمطار الحمضية.

خاتمة: إن الصعود القوي لاقتصاد الصين وتوفرها على حق الفيتو وتنامي قوتها العسكرية والتكنولوجية بغزوها الفضاء يجعلها منافسا قويا للولايات المتحدة الأمريكية.

ملف حول الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

مقدمة: الشراكة: تعاقد بين طرفين أو أكثر، للتعاون وتبادل الخبرات في مجالات متعددة.

فما هي الظروف الجيوتاريخية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟ وما هو محتوى اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟ وما هي برامج التعاون المواكبة لهذه الاتفاقية؟

I- الظروف الجيوتاريخية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

1- المغرب بلد مجاور لأوروبا:

يقع المغرب شمال غرب إفريقيا، وفي الحد الغربي للوطن العربي، ولا يفصله عن أوروبا سوى مضيق جبل طارق الذي لا يتعدى عرضه 15 كلم. وبالتالي يعتبر المغرب أكثر البلدان الإفريقية والعربية قربا من القارة الأوروبية إلى جانب انفتاحه على المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط.

في المقابل، يشغل الاتحاد الأوروبي حيزا كبيرا من القارة الأوروبية التي تتميز بموقعها الإستراتيجي المتمثل في كونها جزءا من العالم القديم، ومجاورتها لكل من آسيا وإفريقيا، وإطلالها على المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط، وتوفرها على معابر دولية.

- مراحل تأسيس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

- 1963: انطلقت المفاوضات بين المغرب والمجموعة الأوروبية التي آلت إلى إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية بين الطرفين سنة 1969.

- 1976: تم التوقيع على اتفاقية حصل المغرب بموجبها على هبات لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- 1987: تقدم المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، غير أن هذه الأخيرة كان ردها سلبيا بدعوى أن المغرب لا ينتمي إلى القارة الأوروبية.

- 1995: حدد إعلان برشلونة أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وعلى ضوء ذلك تم التوقيع سنة 1996 على اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

- فاتح مارس سنة 2000 شُرع في تفعيل هذه الاتفاقية.

II-مبادئ وأهداف اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

1- مبادئ اتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية:

إرساء علاقات متوازنة قائمة على مبادئ التبادل والشراكة والتنمية المشتركة في إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

2- مجالات وأهداف اتفاقية الشراكة:

- المجال السياسي: إقامة الحوار السياسي من أجل تعزيز العلاقات بين الطرفين، والتشاور والتقارب والتفاهم، وطرح القضايا والاهتمامات والدفاع عن المصالح بينهما.

- المجال الاقتصادي: دراسة المواضيع الاقتصادية المشتركة من بينها المبادلات التجارية، الاستثمار، التنافس، التعاون الاقتصادي.

- المجال الاجتماعي: تنمية التعاون الاجتماعي، المساعدة الصحية، التشغيل.

- المجال الثقافي: التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتقني، وتبادل الخبراء والتجارب، والتواصل والاتصال.

- مجالات أخرى: منها التعاون المالي وحماية البيئة.

III- جوانب أخرى للتعاون في إطار الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

1- اتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري:

في سنة 2005 جدد المغرب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصيد البحري، وتمتد الاتفاقية على مدى أربع سنوات، وتنص على تقليص الكمية المسموح باصطيادها، والترخيص فقط للسفن التقليدية التي تستعمل آليات صيد انتقائية، واستثناء المصايد الحساسة والخاضعة لضغط قوي، والعمل بنظام التدبير بالحصص للأسماك السطحية في المنطقة الجنوبية مقابل منح المغرب تعويض مالي سنوي، بالإضافة إلى تفريغ نسبة من الإنتاج بالموانئ المغربية وتوفير الشغل لحوالي 300 بحار على متن السفن الأوروبية المرخص لها.

2- مجالات أخرى للتعاون في العلاقات المغربية الأوروبية:

- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب بحوالي 70 في المائة من المبادلات الخارجية. وتتشكل صادرات المغرب في معظمها من النسيج والمواد الغذائية والخضر والفواكه والأسماك والحامض الفسفوري والمعادن، في المقابل تغلب المنتجات الصناعية على الواردات. وينتمي القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية بالمغرب لدول الاتحاد الأوروبي. كما يعتمد المغرب بنسبة مهمة على الاتحاد الأوروبي من حيث مداخيل السياحة وتحويلات العمال المغاربة. ويحتل الأوروبيون صدارة الجالية الأجنبية بالمغرب.

- يعد المغرب أول مستفيد من برنامج ميدا من خلال نوعين من العمليات هما:

- المساعدة التقنية والتجهيزات والأشغال في ميادين متعددة

- المساعدة في الميزانية لتحفيز المغرب على القيام بالإصلاحات الاستراتيجية والصعبة (النقل، القطاع البنكي).

- في سنة 2005 وقع الاتحاد الأوروبي على عقد للدعم المالي مع منظمات المجتمع المدني المغربي في إطار المبادرة الأوربية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خاتمة: فرضت المصالح المتداخلة على المغرب والاتحاد الأوروبي إقامة الشراكة بينهما والعمل على تطويرها. لكن هذه الشراكة تصطدم ببعض الصعوبات منها الهجرة السرية والإرهاب الدولي وآفة المخدرات ووضعية العمال المغاربة في المهجر.

بعض العبارات المساعدة على التعبير الشفوي وبناء الموضوع المقالي.

- ✓ **عند تناول الأسباب: ترجع/ تعود/ تعزى أسباب... إلى ...، تسبب.....، تكمن العوامل المفسرة لـ.....في.....، يمكن تفسير .....بـ.....، أدى.....إلى.....، نظرا.....، بفضل.....، كان وراء.....، هذا راجع إلى....، يعتبر ..... العامل المسؤول عن.....، تعتبر .....الأسباب الرئيسية لـ.....**
- ✓ **عند الحديث عن النتائج: ترتب/ نجم/ نتج عن.....، خلّف..... أسفر...، تتجلى/ تتمثل نتائج.....في.....، وهكذا.....**
- ✓ **عند الاستنتاج والاستخلاص: بناء على ما سبق نخلص إلى.....، تأسيسا على كل ما سبق نستنتج.....، انطلاقا مما سبق ذكره نستخلص .....، نخلص إلى القول بأن .....، وخلاصة القول....، إذن.....، وبهذا....، وبالتالي...**
- ✓ **عند المقارنة: إذا كان.....فإن.....، عند المقارنة بين.....، مقارنة بـ.....، فيما يخص/ يتعلق/يرتبط...، وبالنسبة لـ.....، على عكس....، على النقيض من.....، وبخلاف.....، أما .....، بينما.....، في حين.....**
- ✓ **أدوات الربط: إضافة/بالإضافة إلى.....، زيادة على.....، فضلا/علاوة عن.....، كذلك..... وكذا.....، كما أن..... أيضا.....، حيث/ إذ.....، من جانب آخر.....، ثم .....، إذ أن.....، لقد....، غير أن/بيد أن.... وهناك ....أي.....، ..... بل إن.....، وبالرغم من.....فإن.....**